أمانة بغداد:

8 ملايين دولار لإنجاز مشاريع خدمية في بغداد العام الحالي

بغداد/ يحيى الشرع

أعلن المهندس مجاهد شريف الراوي المدير العام لدائرة الشاريع في أمانة بغداد عن تخصيص (8) ملايين دولار لتنفيذ مشاريع عام 2004 في بغداد وقال في تصريح خص به (المدى) أن هذه الأموال مخصصة لإنجاز وتنفيذ المشاريع التي لم تكتمل جراء العمليات العسكرية إذ سيتم إكساء وتطوير شارع صفي الدين الحلي في مدينة الصدر وشارع الوائق وانجاز شارع الربيع في منطقة الكاظمية وصولاً إلى نفق الشرطة إذ سيتم تعريض الشارع واجراء تحويرات في تقاطعاته لفك الاختناقات المرورية الحاصلة عليه فضلا عن إكساء شارع ابي نؤاس في مدينة الصدر وإنشاء جزرات وسطية فيه وفي بعض الشوارع الرئيسة والثانوية في المدينة.

واضاف أن دائرة المشاريع انجزت 80٪ من المشاريع الخدمية المنوطة بها في مدينة بغداد إذ جرى تأهيل وإعادة معملين لانتاج الأسفلت طاقتهما الانتاجية (1000) طن يوميا وإعادة الحياة لـ (4) معامل لانتاج الكونكريت بأنواعه ونصب وإعادة (90٪) من الانسيجة المرورية على الشوارع الرئيسة والخطوط السريعة للمدينة والتي تضررت بسبب الحرب والسلب والنهب أو التخريب واكمال إكساء الشوارع الرئيسة والفرعية للأحياء السكنية في محلات (850- 649-647-677-875-848) وأن نسب الانجاز في بعضها وصل إلى (95٪).. كما تم إكساء شوارع مهمة في بغداد ومنها شارع القدس وشارع أبي محجن الثقفي وشارع الدباش المؤدي إلى الخازن وشارع الجوادين فضلا عن الشروع بتخطيط شارع الفرات من بغداد باتجاه الرمادي وشارع بغداد - صلاح الدين.

ومن جهة أخرى قال المهندس علي لعيبي المدير العام لدائرة بلدية المنصور أن (45) سيارة متخصصة ستصل إلى الدائرة قريبا لرفد اعمالنا التي تعاني من نقص حاد في الآليات.. وقال أن هذه السيارات تشمل على (30) سيارة صار وخيه و(15) سيارة شافطة تم استيرادها وبالتعاون مع سلطة الائتلاف مؤكدا بأن الدائرة تضطر كثيراً للاستعانة بخدمات القطاع الخاص لانجاز المشاريع أو تنفيذ الخدمات البلدية وخاصة في مجال النجاري.

وأفاد بأن عام 2004 سيشهد حلا جذريا لقضية الباعة المتجولين من خلال تخصيص مبلغ (400-500) ألف دولار لبناء أسواق قريبة من الشوارع الرئيسية والمرائب وتوزيعها على الباعة بشكل مجاني إذ تم تشكيل لجنة من الأمانة وهي الآن بصدد إعلان الدراسة قريبا.

كاريكاتير
خضير الحميري

في المطبخ العراقي

(ما أكلته العنز يطلعه الدباغ)

عادل كامل

كان السائق البسيط منزعجاً جداً وهو يحرك حافلته وسط زحام شارع الجمهورية ويردد متسائلاً بحرقة في اعقاب حديثه مع ركاب حول أعمال السرقة والنهب المتواصلة حتى الآن:

"بالله الفقير وافتهمنا ليش يسرق؟!"

واترك للقارئ محاولة التفكير بالجواب الشافي وحل هذا اللغز الذي حير السائق وأحرق قلبه! هل كان يريد أن هؤلاء الأثرياء هم حرامية أصلاً. فمن كان يثري أيام النظام البعثي القبور سوى السفلة القتلة أزلام السلطة والخدم والمرتزقة المقربين منهم؟! هل كان لأي شريف حق طوال السنين العجاف الماضية فرصة للاثراء الشريف خارج دائرة العلاقات النفعية لأفراد العصابة الحاكمة؟! نعم.. لقد سرق هؤلاء اللصوص، فقراء أ كانوا أم أثرياء أ، كل شيء، وأحرقوا فوق هذا، ما لم يستطيعوا سرقته وأتلفوا وثائق الدولة ومعاملات المواطنين، وهم لن يكتفوا بهذا الأن الشر يجر الشر. ولهذا فإن (ما أكلته العنز يطلعه الدباغ)، في قادم الأيام!!

وليس بالضرورة أن يكون هذا الدباغ حاكماً عادلاً لا تأخذه في الحق لومة لائم، أو قاضياً حازماً، أو شرطياً شريفاً تهتز شواربه حقاً لأي تجاوز على القانون، فقد يكون على سبيل المثال تحطاطاً أخلاقياً يمرغ أسرة السارق في وحل العدم والهوان، أو مرضاً خبيثاً يسلبه كل ما سلب من المال العام، أو حادثاً يحرمه من التمتع بثمار جرمه المشين. فللقصاص الإلهي أشكال مختلفة، وللحياة قوانينها التي لا تعرف الرحمة ولا التلاعب بالألفاظ أو الإفتاء بما حرم الله!

يقال أن أحد حرامية أم الحواسم جاء إلى رجل دين حق طالباً منه أن يحلل له ما سرق ونهب. فقال له رجل الدين هذا: استغفر الله يا هذا وأعد ما سرقت إلى مكانه! قال السارق: سبحان الله يا مولانا! أطلب منك أن تحلل لي ما أخذت فتطلب مني أن أعيده! فقال له رجل الدين: ما عليك في هذه الحالة إلا أن تذهب إلى الخمسة وعشرين مليون عراقي وتطلب من كل واحد منهم السماح لك بالاحتفاظ بنصيبه مما نهبت من المال العام"؟!

وأظنكم، قراءني الأعزاء، تعرفون القرار الذي اتخذه هذا الحواسمي للتحيز في آخر الأمر، ولا بد أنه الآن واحد من وجهاء الرحلة "ولو إلى حين!

بعد اليأس من فعل المنظمات الإنسانية

أسلوب جديد لطلبة كلية التمريض في دعم الطفولة

بغداد/ المدى

قام طلبة المرحلة الرابعة في كلية التمريض (قسم تمريض الصحة النفسية) بأجراء مسابقة أسبوعية يشارك فيها عمادة وطلبة الكلية بهدف جمع تبرعات نقدية لصالح الأطفال الراقدين في المستشفيات.

الطالب بهاء الدين داود سليمان زنكنة هو من جند هذه الفكرة مع زميليه محمد موسى وميساء عبد الرضا الذي قال (للمدى)

إن الفكرة تتمثل بمساهمة جميع الطلبة والعمادة بمبلغ (250) دينار مقابل ورقة الأسئلة حيث جرى جمع مبلغ (43) ألف دينار بداية الأمر وهو مبلغ صغير لكن مضامين المشروع عظيمة وقدمنا منها جوائز رمزية للفائز من كلا الجنسين واشترينا الهدايا البسيطة مثل لعب الأطفال والملابس والحلويات لتوزيعها على الأطفال.

الحديث يستمر مع بهاء الذي أشار إلى أن الطلبة يطمحون في توسيع وتطبيق هذا العمل على جميع كليات وهذا العمل يمكننا من تحقيق عدد من المشاريع الخدمية التي نخدم بها بعض الناس لكن يبقى هدفنا رفع رسم كلية التمريض وتسليط الضوء عليها وعلى أهدافها الإنسانية وتغيير المفاهيم للجهة ضد من يمتهن التمريض كمهنة إنسانية كبيرة في خدماتها وجلب انظار المسؤولين لدعم الكلية وتطويرها في المجالات كافة.

وقال أن أي عمل إنساني خدمي يحتاج بطبيعته دعما ماليا وأعلاميا، ولاتوجد لنا أي اتصالات دولية أو عربية مع منظمات أو جمعيات، عملنا هو طلابي عراقي محلي مائة بالمئة لا نريد من ورائه أي جاه كما إن مشاريع تطوير المؤسسات الصحية والخدمية بعيدة عن مشروعنا، لأن قدراتنا محدودة لكن حلمنا وحتى تاتلوح إلى آفاق كبيرة خدمة لبلدنا.. كثير أما كانت أسماءنا تلتقط أرقام الدولارات المقدمة من المنظمات العالمية لأطفال العراق ومؤسساته الصحية والخدمية لكن للأسف لا نسمع عن هذه الأرقام حاليا أو عن هذه المبادرات.. إذ هو عزوف لانها سابقا لا تصرف بالكامل على مستحقيها بل أكثرها على رموز النظام ووسطائه.

نضع عملنا هذا في خانة الأرقام ونبدأ برقم (1) وصولا إلى الأرقام التالية وأملنا كبير بأن يتوج عملنا للرقم الثاني والثالث و..... بمبالغ أكثر وأكبر..

عضو مجلس الحكم الانتقالي القاضي وائل عبد اللطيف:

قرار عودة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم لم يلغ طموحنا جعل البصرة أجمل مدينة عراقية خلال عامين

بغداد/ علي العبادي

أوضح القاضي وائل عبد اللطيف عضو مجلس الحكم الانتقالي أن القرار (51) الصادر عن مجلس الحكم والذي يتعلق بعودة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم لم يتم إلغاؤه من قبل المجلس، وإنما حدثت إشكالية حول تطبيقه بين قوات الإئتلاف (CPA) ووزارة المالية وتحديداً التخصيصات المالية لهؤلاء المفصولين في حالة عودتهم.

وقال في حديث صحفي خص به (المدى) أن المجلس أجرى عدة اتصالات مع قوات الإئتلاف لمعالجة هذه القضية، وحسمها سيكون بأقرب وقت مضيفا أن قوات الائتلاف أخذت معلوماتها عن بعض دوائر الدولة من أناس ليسوا من ذوي الاختصاص، لذلك تكونت لديهم فكرة غير دقيقة عن الكثير من المفصولين في دوائر الدولة سواء النحلة أو غير النحلة ولم تكن منصفة في التقييم.. ودعا إلى ضرورة أن تكون النواحي الإنسانية هي السائدة، وأن يتمتع المفصولين سياسياً ومنتسبو الدوائر النحلة أيضاً بحقوقهم الإنسانية ولا يجوز حرمانهم من رواتبهم لأن أغلبهم لديهم أطفال وطلبة في الجامعات ويحتاجون إلى المال من أجل إدامة عجلة الحياة. وبقطع رواتبهم كأننا لجأنا إلى العقوبات الجماعية مثلما كان صدام يفعل ذلك. ونحن لا نريد أن تكون سياستنا على شاكلة هذا الجرم. مؤكداً أن قرار حل بعض الوزارات يجب أن يعطي معالجة واقعية، أي ضمان حقوق موظفي تلك الدوائر، أما أن تتم إحالتهم على التقاعد براتب مجز يضمن للموظف وعائلته معيشة جيدة أو نقله إلى دائرة أخرى.

لجنة الدوائر المنحلة

وأشار إلى أن مجلس الحكم قد شكل لجنة لمتابعة شؤون هذه الدوائر خاصة وأن مشاكل الدولة العراقية السابقة كثيرة جداً منها ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية والمخابرات وديوان الرئاسة وهيئة التصنيع العسكري والتنظيمات الحزبية..

هذه كلها بحاجة إلى معالجة.. وهذه اللجنة قدمت عدداً من التوصيات إلى مجلس الحكم، البعض منها دعا إلى إحالة موظفي عدد من الدوائر على التقاعد ومقترحات شددت على الدمج بين الدوائر والموظفين، على أن لا يشمل هذا الموضوع من ارتكب جرائم ضد الإنسانية والشعب العراقي.

وقال القاضي وائل عبد اللطيف إن الفرصة الآن هي أفضل من كل الأوقات للمصالحة والتسامح. وأتمنى أن يكون العام الجديد عام التسامح بين أبناء العراق ويجب أن يكون هو عنوان شعبنا لعام 2004 وبالمقابل نحمل كل من ارتكب جريمة مسؤولية ذلك وعليه دفع ثمنها ومن تتضح أن صفحته بيضاء يعود إلى الحياة الطبيعية ويكون له دور في بناء العراق الجديد.

الفيدرالية لا تعني التقسيم

وعن الطروحات التي تناولت موضوع الفيدرالية، ومن عدها تقسيما او تجزئة للعراق.. قال انا شخصياً استغرب هذه الطروحات، بأن الفيدرالية هي تقسيم وتجزئة للعراق في حين لو تفحصنا هذا المعنى في الأنظمة الفيدرالية في العالم للاحظنا انه لا يعني التقسيم والتجزئة، وإنما يعني أفضل صيغ الإدارة الموجودة لتحقيق نمو اقتصادي وسياسي وثقافي لكل البلاد. مؤكداً أن الحكم في ظل النظام الفيدرالي سيكون مركزياً والجيش مركزي وهذه الأمور هي التي تحفظ وحدة البلاد والسيادة.

وأكد أن الأنظمة الإدارية السابقة كانت رديئة جداً ورطة كل شيء في المركز وهذا غير معقول. والعالم حالياً في سباق حول اعتماد النظم الإدارية المتطورة.

مركز لرجال الأعمال

وعن أهم المخطط والبرامج لإعادة الإعمار في البصرة قال القاضي وائل عبد اللطيف أن البصرة بما تحتويه من ثروات وخيرات وطاقات بشرية يبلغ تعدادها المليونين ونصف المليون نسمة وموقعها الستراتيجي على شط العرب ومياه الخليج العربي ومجاورتها لدولة الكويت

اعتقد أن هذه الميزات ستسهم مع قانون الاستثمار الجديد في جعل البصرة فنيسيا الشرق - مشيراً إلى أن غرفة عمليات البناء والإعمار في المحافظة استقبلت دراسات ومقترحات لتنفيذ (120) مشروعاً استثمارياً يقام على أرض البصرة وهي تشتمل فنادق ومدناً سياحية ومشاريع صناعية وزراعية وتجارية ومشاريع ملاحية وأخرى لصيد وتربية الأسماك وإقامة مركز لرجال الأعمال يعد الأول من نوعه في المنطقة والثالث في العالم حيث تم بحثه مع عدد من رجال الأعمال في دولة الكويت ومن المتوقع أن يتكون المبنى من (70) طابقاً ويقع على ضفة شط البصرة قرب مطار البصرة إضافة إلى الاهتمام بشكل كبير في توسيع شط البصرة باتجاه خور عبد الله لإنشاء حركة ملاحة موازية لحركة الملاحة في شط العرب واعتماد منفذ بحري أمام نقل البضائع والسلع من البصرة باتجاه خور عبد الله وبالعكس.

وأشار إلى أن غرفة العمليات في المحافظة تتابع بشكل يومي حملات إعادة إعمار محطات انتاج الطاقة الكهربائية والمياه وخدمات البلديات وبناء المدارس وإن شاء الله ستكون البصرة أجمل مدينة عراقية خلال عامين.

في أحاديث مع مسؤولين واختصاصيين..

إجماع تربوي على تغيير المناهج الدراسية وإعادة تأهيل الملاك التدريسي

يتطلع المجتمع العراقي اليوم أكثر من أي وقت مضى الى نظام يرتقي بنوعية التعليم الى المستويات المتميزة ويعزز القدرة على البحث والتعلم والابتكار ويساهم في بناء تنمية شاملة ويتيح فرص المعرفة للجميع بغض النظر عن الأصول والانتماءات ويقوم على دعم حقوق المواطنين وحرية التعبير والتسامح والمساواة. إزاء ذلك يتطلب من الدولة وضع التربية والتعليم على قمة أولوياتها وتبني استراتيجيات تمكن النظام التربوي من أن يكون أكثر استجابة حيال المتطلبات التي يفرضها عالم اليوم وأن توفر لهذا القطاع الموارد اللازمة للنهوض به

بغداد / طالب الماس الياس

وللتعرف على طموحات القطاع التربوي التقينا السيد وزير التربية والتعليم الدكتور علاء الدين عبد الصاحب العلوان الذي يعد هذا القطاع العنصر الفاعل في تقدم المجتمع العراقي ورقيه بل الركيزة الفاعلة في تطوير كل قطاعات الحياة الأخرى لأنه يشكل الأساس في بنائها إضافة إلى عدد من المختصين ممن كانت لهم آراء واضحة في الندوة الوطنية حول استراتيجية النظام التربوي التي عقدت خلال الأيام الماضية وتحدثوا لـ (المدى) عن الرؤية المستقبلية والآنية لما يجب أن يكون عليه هذا القطاع:

تجاوز المرحلة المظلمة

يقول وزير التربية والتعليم أن العراق يعد مهد لحضارة الإنسانية وبعد الفتح العربي له وازدهار الحضارة الإسلامية أصبحت بغداد مركز أعالمياً للثقافة والمعرفة والابداع تجذب إليها العلماء والأدباء والمفكرين من كل حدب وصوب، وحتى الثمانينات كان النظام التعليمي في العراق يعتبر عموماً من أفضل النظم التعليمية في الشرق الأوسط ولكن هذا النظام التعليمي تدهور تدهوراً خطيراً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نتيجة لما أصابه من إهمال على أيدي النظام الصدامي والعقوبات الدولية التي استمرت عقداً من الزمن فتدنت نوعية التعليم إلى حد كبير على كافة مستوياته وانخفضت حوافز الطالب وارتفعت معدلات الرسوب والتسرب وتدهورت ظروف التعليم وتراجع مستوى المعلمين والمناهج الدراسية اضافة إلى تعرضها للتشويه وأصبحت أداة لاغراض سياسية وتوقف نمو النظم مما أدى إلى نتائج خطيرة على صعيد الإدارة وأساليب الحكم وبات الفقر الأسري سبباً رئيساً في ضعف المواظبة على الدراسة ولا سيما بالنسبة للفتيات إذ انخفضت نسبة مواظبتهن إلى 5٪ في بعض المناطق الريفية.

وأضاف أما في العهد الجديد فإن الوزارة سعت منذ فترة لتشخيص متطلبات المرحلة القادمة وشكلت فرق عمل لتحليل ودراسة الواقع التربوي وركزت تلك الجهود على الأمور الجوهرية واللحة في هذه المرحلة بغية وضع الأسس السليمة لأرساء نظام تربوي قادر على إداء مهماته على خطى واضحة وتم التركيز على تحديد ملامح النظام التربوي الجديد في ضوء التغيرات التي أفرزتها المرحلة الجديدة منصبة على تنمية وتطوير مهارات القيادات الإدارية وتدريب الهيئات التعليمية والتدريسية وتأهيل وتطوير الأبنية المدرسية والتربوية وأعادة هيكلة الوزارة بما يؤدي إلى ضمان الإدارة الفاعلة وتعزيز التنسيق وتحسين الأداء للعاملين.

انتشال الواقع المتردي

الدكتور طاهر البكاء رئيس لجامعة المستنصرية قال أن العملية التربوية عملية تراكمية تتطلب صبراً وأن ثمارها لا تقتطف بشكل عاجل وإنما هي بناء على مستوى طويل الأمد والنهوض بهذا القطاع يتطلب انتشال الواقع التربوي المتردي والمتدني من حيث الأبنية المدرسية وبناء مدارس جديدة وتطوير الخدمات والمرافق الصحية والارتقاء بمستوى المعلمين والمدرسين مادياً وعلمياً بالدرجة الأولى واعتماد اللا مركزية ورفع الغطاء الثقيل الذي مارسته الدولة سابقاً على التعليم واعتماد الوسائل التعليمية الحديثة والتقنيات المتقدمة بالمدارس اضافة إلى التوعية الوطنية بأن تحافظ العائلة على استمرارية أبنائها في الدراسة وجعل المدرسة مركز جذب للطالب من خلال توفير الوسائل الترفيهية والتغذية المدرسية وجعل مهنة التعليم قيمة أجتماعية عليا وكذلك تنمية روح الأبداع والابتكار لدى الطلبة.

أشار الدكتور تحسين علي حسين المدير العام لتربية محافظة واسط إلى أن مواجهة التحديات تتطلب الإصلاح والتطوير في مؤسساتنا التربوية والعلمية لأجل خدمة العراق والتخلص من جميع الآثار السلبية للنظم التربوية السائدة في مرحلة الاستبداد المقبور ويجب إعادة التوازن في التواصل السليم بين ما موجود من طاقات بشرية في البلاد وبين التطور للعرفي العالمي في خط إيجابي متفاعل يستوجب وضع تخطيط تربوي جديد يشتمل على أحصاء دقيق مستقى من مسح تربوي شامل لغرض تسجيل الاطفال من مواليد يوم واحد إلى ست سنوات للتعليم الإلزامي والأعمار بين (9 - 15) سنة للبالغين وحصر مواليد (15 - 45) سنة لتعليم الكبار إضافة إلى رسم فلسفة تربوية واضحة من أجل بناء مجتمع عراقي يعرف ماذا يعطي التعليم وماذا يراد منه والإنفتاح على العالم للتحضر باستخدام نظام المعلومات والتوسع في عملية تدريب المعلمين والمدرسين وتغير بعض المناهج الدراسية التي تتناسب مع التطور والتقدم العلمي التكنلوجي إضافة إلى زيادة ميزانية وزارة التربية من أجل بناء المدارس وتأهيلها.

قرارات تتطلب المراجعة

أما الدكتور عبد زيد عبد الحسين الياسري الخبير في المديرية العامة للتعليم الإبتدائي ورياض الأطفال فله رأي يتعارض مع قرارات وزارة التربية ومنها طرد جميع التلاميذ من مواليد 1988 من المدارس الابتدائية كونهم تجاوزوا سن الخامس عشرة ولم يجتازوا المرحلة الابتدائية كون هذا القرار جاء منسجماً مع قانون الخدمة العسكرية السابق الذي أنهار مع انظمة وقوانين النظام البائد... علماً أن الوزارة تدعو إلى أن التعليم للجميع أذن فما مصير هؤلاء التلاميذ، كما أعترض أيضاً على الهيكلية الجديدة للوزارة التي تقضي بدمج التعليم الإبتدائي ورياض الأطفال والتعليم الأساسي مع التعليم الثانوي بمديرية واحدة للتعليم العام وهذا القرار يعيق النهوض بواقع العملية التربوية في العراق الجديد.

جراء الشك في الأرقام المقدمة لجنة مركزية لتدقيق مديونية العراق للدول والشركات

بغداد/ ليلى العبيدي

بحثت وزارة المالية خلال عام 2003 ملف ديون العراق الخارجية خاصة ما يتعلق بعدد من الدول التي لديها أموال متعلقة مثل الكويت والسعودية وشكلت لجنة موسعة من الجانب العراقي يرأسها شخص يرشح من قبل مجلس الحكم الانتقالي وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية مع وجود أعضاء فنيين ويتركز عملها على متابعة ديون باشراف وزارة المالية والبنك المركزي. علماً بأن مهمة اللجنة المركزية هي تدقيق مبالغ المديونية حيث أن هناك دولاً طالبتنا بأرقام نشك فيها وسيتم التحري عنها وهي تنقسم إلى ديون حكومية وأخرى للشركات. ومن الجدير بالذكر أن خزينة العراق وجدت بعد سقوط النظام فارغة من أي نقد. أما بخصوص خطط الوزارة لعام 2004 فقد تم تحديد الميزانية التي تعتمد على واردات النفط ومن المؤمل أن تصل واردته إلى (13) مليار دولار اضافة إلى أموال الدول الناجة التي ستصل على شكل دفعات خلال هذا العام الحالي ولغاية 2007. وأن الوزارة تعمل على مناقشة سلم الرواتب وإجراء تعديلات بالتنسيق مع سلطة التحالف ونحن نعمل حالياً بموجب سلم الأربع درجات والسلم الجديد المقترح مقبول ولا يوجد اعتراض عليه. وعلى صعيد متصل فإن الوزارة تخطط مستقبلاً لإقرار ضوابط قانونية في مجالات دعم الصحافة والمساعدة في إقامة قضائية من خلال قانون الاستثمار خدمة للصالح العام ولقضية العراق.

أما بخصوص الخصخصة فقد تم تأجيلها مع دراسة إمكانية الإبقاء على العمال والمهندسين والإداريين في الشركة أو المنشأة التي ستشمل بالخصخصة مستقبلاً.

ومع بداية عام 2004 سيشهد عودة قطاع التأمين للعمل بصورة مغايرة ليصبح أربع شركات تأمين الأولى خاصة بالسيارات والثانية على الحياة والثالثة للتأمين البحري والرابعة تعنى بإعادة التأمين علماً بأنها ستدخل في منافسة مع شركات عالمية لتحقيق العمل المطلوب.

وافق ديوان الرئاسة المنحل.

التجارة تتبنى مشروعاً لدعم طحين الحصة بالحديد للقضاء على فقر الدم

بغداد - محسن ثامر الموسوي

قررت وزارة التجارة لول مرة دعم مادة الطحين في الحصة التموينية بالحديد والفيتامينات من خلال التنسيق مع وزارة الصحة ومعهد بحوث التغذية ومنظمة اليونسيف. هذا ما اعلنه السيد يوسف حطاب مدير الشركة العامة لتصنيع الحبوب وقال ان للاجراء غاية صحية تسهم في القضاء على أمراض فقر الدم المنتشرة في شرائح اجتماعية مختلفة ولا سيما في المحافظات موضحاً ان المشروع سينفذ على مرحلتين خلال النصف الاول من العام الحالي ومن قبل جميع المطاحن في البلاد.

وكانت جريدة المدى قد نشرت (تقريراً اخبارياً) في عددها التاسع الصادر في (20) ايلول الماضي تحت عنوان (ديوان الرئاسة المقبور يرفض دعم طحين الحصة بمادة الحديد) استعرض فيه مضمون الوثيقة الرسمية (السرية) الصادرة من ديوان الرئاسة برقم (ع/ط/278) في (2003/3/19) موجهة الى مكتب وزير الصحة السابق تشير الى الأمر الرئاسي بغض النظر عن موضوع تدعيم الطحين بمادة الحديد للحيلولة دون الاصابة بمرض فقر الدم.. وكان معهد بحوث التغذية احدى دوائر وزارة الصحة قد فاتح وزارة التجارة بالكثير من كتاب رسمي عن نيته البدء بمشروع وطني يهدف الى وقاية المواطن من مرض فقر الدم الناجم من نقص الحديد. كون هذا المرض يشكل ينتشر بنسب عالية في مختلف مناطق العراق ولمختلف الفئات ويقوم هذا المشروع الوطني بتدعيم الطحين المنتج محلياً بعنصر الحديد. ويذكر ان هذا البرنامج منفذ في جميع البلدان العربية والاجنبية بما فيها الغنية والفقيرة.

والجدير بالاشارة ان كلفة تدعيم الطحين للفرد طول حياته تبلغ (2) دولار في حين تبلغ كلفة الاصابة بفقر الدم وعلاجها للفرد الواحد طوال حياته نحو (15) الف دولار امريكي فضلاً عن الامراض الجانبية الناجمة عن نقص الدم وتخفيض انتاجية الفرد بنسبة (20%).